Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2024, VOL. 5, NO. 02, 240-251, E-ISSN: 2709-4251, P-ISSN: 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb2024449

The Role of Electronic Wallets in Strengthening the Economy of Developing Countries: with reference to Egypt.

Iman M. Fouad
Faculty of Commerce for Girls, Al-Azhar University - Assiut Branch, Arab Republic of Egypt

Article information:
Received: 25–03– 2024
Revised: 07–04– 2024
Accepted: 24–04– 2024
Published: 25–04– 2024

Corresponding author:
Iman M. Fouad
Eman.mostafa@azhar.edu.eg

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

E-wallets play an important role in enhancing the size of financial technology in the country by providing a smooth and convenient way for individuals to transact online. E-wallets allow users to store their payment information securely and make transactions with ease.

This study aims to demonstrate the role and importance of these portfolios in supporting the economy in countries, especially in Egypt, by enhancing the volume of financial technology and increasing financial inclusion, which helps support the formal economy and increase financial culture, which is an important condition for improving the economic conditions in the country considering these rapid technological developments.

Keywords: financial technology, electronic wallets, financial inclusion, official economy.

Conclusions:

Electronic payments, especially digital wallets, play a crucial role in supporting the economies of developing countries due to their ease, speed, and low transaction costs. With the increasing importance of this role, countries are giving significant attention to them and working diligently to develop and provide a secure working environment to ensure the protection of users.

These digital wallets have contributed to driving economic growth by increasing financial inclusion rates and expanding e-commerce in countries. Additionally, they have increased the volume of payments to governments, including taxes and utility payments, which has boosted government revenues in the state budget.

Given the massive and rapid technological advancements sweeping the world, countries must provide a digital infrastructure that accommodates these developments. A strong and secure digital infrastructure facilitates the assimilation of modern technological tools, especially in the era of artificial intelligence, thereby increasing the opportunities for utilization and minimizing risks.

دور المحافظ الالكترونية في تعزيز اقتصاد الدول النامية : بالإشارة إلى مصر

ايمان مصطفى فؤاد
كلية التجارة بنات، جامعة الازهر-فرع أسيوط، جمهورية مصر العربية

معلومات البحث:
- تاريخ استلام البحث: 25-03-2024
- تاريخ ارسال التعديلات: 07-04-2024
- تاريخ قبول النشر: 24-04-2024
- تاريخ النشر: 25-04-2024

المؤلف المراسل:
ايمان مصطفى فؤاد
Eman.mostafa@azhar.edu.eg

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي(CC BY 4.0)

المستخلص:
تلعب المحافظ الإلكترونية دورًا هاماً في تعزيز حجم التكنولوجيا المالية في الدولة من خلال توفير طريقة سلسة ومريحة للأفراد للتعامل عبر الإنترنت. تسمح المحافظ الإلكترونية للمستخدمين بتخزين معلومات الدفع الخاصة بهم بأمان وإجراء المعاملات بسهولة.
تهدف هذه الدراسة الى بيان دور وأهمية هذه المحافظ في دعم الاقتصاد بالدول النامية ولاسيما في مصر من خلال تعزيز حجم التكنولوجيا المالية وزيادة الشمول المالي مما يساعد في دعم الاقتصاد الرسمي وزيادة الثقافة المالية التي تعد شرطا هاما لتحسين الأوضاع الاقتصادية في البلاد في ظل هذه التطورات التكنولوجية المتسارعة.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، المحافظ الالكترونية، الشمول المالي، الاقتصاد الرسمي.

مـــقـــدمـــة:

أدت الثورة الرقمية الحديثة الناتجة عن انتشار استخدام الإنترنت فضلا عن الاستخدام الهائل للهواتف المحمولة إلى خلق إمكانيات هائلة لنمو أنظمة الدفع. ومن اهم الأمثلة على ذلك هو ظهور تطبيقات دفع متطورة كالمحافظ الإلكترونية المطبقة على الهواتف المحمولة للمستهلكين، والتي قدمها موكلي خدمات الدفع الذين يحاولون تقديم المزيد من الحوافز لتجار التجزئة والمستهلكين، أكثر مما فعلته البنوك من قبل. وأصبحت المحافظ الرقمية جزءًا من المستهلكين كما أصبحت الهواتف الذكية تعمل كمحافظ جلدية للأفراد.
وتتمثل إحدى الفوائد الرئيسية للمحافظ الإلكترونية في أنها تلغي حاجة المستخدمين إلى حمل النقود المادية أو بطاقات الائتمان. وقد أدى ذلك إلى زيادة المعاملات عبر الإنترنت، ولعبت المحافظ الإلكترونية أيضًا دورًا رئيسيًا في دفع نمو التجارة الإلكترونية. من خلال تقديم خيار دفع مناسب وآمن وسريع، جعلت المحافظ الإلكترونية التسوق عبر الإنترنت أكثر سهولة لجمهور أوسع. وقد ساهم ذلك في نمو صناعة التجارة الإلكترونية وفتح فرصاً جديدة للشركات للوصول إلى العملاء عبر الإنترنت.
بالإضافة إلى ذلك، سهلت المحافظ الإلكترونية على الأفراد الوصول إلى الخدمات المالية. حيث تقدم العديد من المحافظ الإلكترونية ميزات مثل دفع الفواتير والمعاملات من نظير إلى نظير والوصول إلى الخدمات المصرفية. وقد ساعد ذلك في تحسين الشمول المالي، لا سيما في المجالات التي تكون فيها الخدمات المصرفية التقليدية محدودة.
وحسب موقع Hootsuite سجل العالم في عام 2020 ما يقارب 96.3 مليار مستخدم يلج إلى الشبكات الاجتماعية بشكل نشط، أي بنسبة 51 % منها 15.5 مليار مستخدم للهواتف من مجموع عدد سكان العالم الذي بلغ نحو 79.7 مليار نسمة. ويقدر عدد مستخدمي الإنترنت نحو 57.4 مليار مستخدم (حواس، 2020). وهي مؤشرات مهمة لتبني فكرة المحفظة الالكترونية في عمليات السحب، الدفع، التحويل، القرض، الاقتراض وتعزيز خدمات الحكومة الذكية والحكومة الالكترونية المتكاملة، وتجسيد مفهوم الشمول المالي الذي لطالما نادت به المنظمات الدولية.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة ذات الصلة موضوع محافظ النقود الإلكترونية من عدة أوجه ومن هذه الدراسات:

- **دراسة (Kumar) 2017 بعنوان:**

India's Move towards Cashless Economy-Options and Status.

والتي بينت أن تحرك الحكومات نحو الاقتصاد غير النقدي يسهم بشكل كبير في عملية إلغاء التداول للنقد التقليدي في الهند، وذلك من تعزيز استخدام الأساليب والأدوات الرقمية مثل المحفظة الإلكترونية لإجراء المعاملات المالية والتي بدورها تتيح العديد من الفوائد الاقتصادية، حيث إن استخدام هذه المحافظ يسهم في توفير التكاليف ويزيد من مبادئ الشفافية والحوكمة الفعالة عبر اعتمادها كإحدى طرق المدفوعات غير النقدية مما قد يسهم في محو الأمية الرقمية، وتطوير البنية التحتية، والسلامة، والوصول، والموثوقية.

- **دراسة (جامعة الدول العربية،2020)** بعنوان:

مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2020 كوفيد 19 وضرورة التحول إلى الاقتصاد الرقمي

هدفت الدراسة إلى دراسة مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2020 في ضوء كوفيد 19. وتوصلت الدراسة إلى استمرار دولة الإمارات العربية المتحدة في صدارة الدول العربية حيث حصلت على المركز الأول بقيمة مؤشر بلغت 70.6 بفارق 7 نقاط عن الدولة في المرتبة الثانية وهي قطر، بالإضافة الى استمرار تصدر دول الخليج للمشهد في الساحة الرقمية.

- **دراسة عبد الرحمن يسعد، 2021 بعنوان:**

دور المحفظة الالكترونية في تعزيز دور الشمول المالي، تجارب دولية

تعرض البحث إلى تحديد مدى مساهمة المحافظ الالكترونية في تعزيز الشمول المالي وتجسيد مفهوم الحكومة الالكترونية المتكاملة، حيث استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على مؤشرات الشمول المالي والحكومة الالكترونية ضمن أهداف مؤتمر الأمم المتحدة.

كما تناول دور المحافظ الالكترونية في تعزيز الشمول المالي ودعم أداء الحكومة الالكترونية الذي يهدف إلى عصرنة وتكييف وتعميم البنى التحتية للاتصالات من أجل ترقية استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وكذا لتدعيم اندماج المستهلك الالكتروني ضمن اقتصاد مؤسس على العلم والمعرفة.

- **دراسة لورين عبيدات، 2022 بعنوان:**

أثر خصائص المحافظ الإلكترونية في تعزيز التجارة الإلكترونية في الأردن: دراسة ميدانية من وجهة نظر عملاء شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر خصائص المحافظ الإلكترونية في تعزيز التجارة الإلكترونية في الأردن: دراسة ميدانية من وجهة نظر عملاء شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال، ولتحقيق هدف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة من عينة الدراسة التي بلغ عددها (384) مستجيباً من المتعاملين بالمحافظ الإلكترونية، وقد بينت نتائج الدراسة عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) لخصائص المحافظ الإلكترونية بأبعادها (السعر المنخفض، السرعة، الأمان) في تعزيز التجارة الإلكترونية بأبعادها (التجارة الإلكترونية بين العملاء، التجارة الإلكترونية بين المنظمات والعملاء، والتجارة الإلكترونية بين المستهلك والحكومة) لدى عملاء شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال في الأردن، وقد أوصت الدراسة بأهمية تطوير المحافظ الإلكترونية وتخفيض أسعار التعاملات من خلالها وكذلك زيادة مستوى الأمان وأهمية نشر الثقافة المالية المتعلقة بالتعاملات الإلكترونية وسط المجتمع الاردني، بالإضافة إلى استمرار الدراسات بهذا الموضوع مع تناول متغيرات أخرى للمحافظ الإلكترونية وتوسيع عينة الدراسة لضمان تعميم نتائجها.

مشكلة الدراسة:

أدى التوسع في استخدام أدوات الدفع الإلكترونية وأنظمتها في التعاملات المالية الى الانتقال من التجارة التقليدية إلى بيئة الدفع الإلكتروني التي باتت من المظاهر المشهودة في العالم، ضمن مجال التكنولوجيا المالية، الأمر الذي فرض على شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال حتمية التوسع في خدماتها المقدمة لعملائها. وعليه فإن مشكلة الدراسة الحالية تتمثل في التعرف على دور المحافظ الإلكترونية في تعزيز الاقتصاد بالدول النامية.

أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية البحث في إبراز دور المحافظ الالكترونية في تعزيز اقتصاد الدول النامية حيث تسارعت وتيرة استخدام مثل هذه الأدوات المالية التقنية في السنوات الأخيرة ولاسيما بعد انتشار وباء كورونا والاعتماد المتزايد مع كل ما هو أون لاين هذا بالإضافة إلى سعي الدول إلى مواكبة التحول الرقمي والتطورات التكنولوجية والذكاء الاصطناعي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على ماهية المحافظ الالكترونية والية عملها ودورها في تعزيز الاقتصاد سواء من خلال دورها الفعال في الشمول المالي ودعم الاقتصاد الرسمي أو من خلال دورها في زيادة الاستثمار ودعم اقتصاديات الدول النامية.

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على مجموعة من الفرضيات، والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

- تعزز المحافظ الالكترونية الشمول المالي بالدولة.
- تلعب المحافظ الالكترونية دورا في تعزيز اقتصاد الدولة.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي، القائم على الاستقراء، والوصفي التحليلي في جمع وعرض وتحليل المعلومات والإحصاءات، والأدلة عن المحافظ الالكترونية ودورها في تعزيز الاقتصاد وخاصة بالدول النامية، وذلك من خلال العودة إلى الدراسات، والمصادر، والادبيات الاقتصادية الحديثة، التي تعرضت لموضوع الدراسة.

أولا: الإطار النظري للمحافظ الالكترونية

مفهوم المحافظ الالكترونية

المحفظة الإلكترونية أو الرقمية هي نظام مبني على أساس رقمي للقيام بالتبادلات والمعاملات التجارية الرقمية، وباستخدامها يمكن بسهولة القيام بعمليات الشراء من خلال

الحواسب أو الهواتف الذكية أو أجهزة التابلت، وبشكل عام يتم ربط حسابات الأفراد في البنوك مع محفظتهم الرقمية، والتي يتم فيها توثيق وحماية أموال المستهلك ومعاملاته التجارية من شراء وتبادل **(عبد الرحمن يسعد، 2021)**.

وتبدو المحفظة الإلكترونية مشابهه للمحفظة العادية باستثناء أن الأموال رقمية وأن الهاتف يحتوي على المحفظة الإلكترونية كتطبيق. كل ما هو مطلوب هو وضع الأموال في المحفظة الإلكترونية، وتسمح معظم التطبيقات للمستخدمين في أي حال بالقيام بذلك باستخدام بطاقات الائتمان أو بطاقات الخصم أو التحويلات المصرفية عبر الإنترنت. إذا كان هناك نقود في المحفظة الإلكترونية، فيمكن استخدامها للدفع لتجار التجزئة من خلال العديد من الطرق منها على سبيل المثال مسح رمز الاستجابة السريع او QR-Code، كما تتيح العديد من المحافظ الإلكترونية إمكانية إرسال الأموال على الفور إلى الأصدقاء الذين يستخدمون المحفظة الإلكترونية على وجه التحديد داخل التطبيق.

تشير الأبحاث إلى أن المستهلكين يبحثون عن تكنولوجيا أسرع، وفعالة من حيث التكلفة والوقت لمعاملاتهم المالية الشخصية اليومية. لهذا السبب، تعتبر المحفظة الإلكترونية وسيلة فعالة لتلبية هذه الحاجة **(Nizam et al., 2019))**.

نشأت تقنية المحافظ الرقمية منذ عام 2011 تسهيلا للعمليات المالية التي تتم من خلال شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) كالتحويلات النقدية، بغض النظر عن حجمها ولضمان سرعة وسهولة وصولها للطرف الآخر. تطورت هذه التقنية لتصبح وسيلة رئيسية وهامة ضمن وسائل تنفيذ المعاملات التجارية حول العالم، إضافة الى استخدامها في تنفيذ عمليات الدفع والسداد بدلا من استخدام النقود الورقية والبطاقات. ظهرت الحاجة الحقيقية للمحافظ الرقمية في مطلع عام 2020 مع التغيرات والأحداث المرتبطة بفيروس كورونا المستجد "كوفيد 19 " التي أثرت في السلوك الشرائي في العالم أجمع.

تقوم فكرة المدفوعات الرقمية على تشفير البيانات بين طرفي المعاملة وذلك من خلال تشفير البيانات التي تتحرك من متصفح الويب للمستخدم وصولا الى خادم التاجر (server) الا أن هذه التقنية لا تضمن الأمان الكامل لمعلومات المستخدم وخاصة بيانات كارت الدفع حيث يمكن فكها ومعرفتها بمجرد وصولها الى التاجر، لذا تم تطوير هذه التقنية مع استخدام المحافظ الالكترونية حيث تم إضافة وحدات أمان بحيث يمكن للمتصفح تشفير بيانات بطاقة الدفع الخاصة به بطريقة تجعل البنك الذي يرخص معاملات بطاقة الائتمان للتاجر هو الذي يراها فقط ويقوم هو بإخبار التاجر عما اذا تم الموافقة ام لا على استخدام بطاقة الائتمان المقدمة للشراء.(**أمير خليل،2019)**

ومع استمرار تطور وتحسين برامج الحماية لاستخدام المدفوعات الرقمية تم اعتماد معيار التعامل الالكتروني الامن SECURE ELECTRONIC (SET) TRANSICTION كمعيار آمن للمدفوعات الالكترونية على الانترنت، ويقوم هذه المعيار على عمل تشفير مغلف رقمي للشهادات الرقمية يحدد تفاصيل الدفع لكل معاملة. **(Laudon,2012)**

وهناك أربعة أنواع من المحافظ الالكترونية**(Rao,2015:3)** :

1. **المحافظ الالكترونية المفتوحة:**

يقصد بها المحافظ التي يمكن من خلالها البيع والشراء والسحب النقدي من ماكينات الصرف الآلي أو البنوك وتحويل الأموال، بالتعاون مع مزودي خدمة الهاتف المحمول والبنوك.

2. **المحافظ الالكترونية شبه المفتوحة:**

هي المحافظ التي لا يمكن من خلالها سحب النقود، ولكن يسمح للعملاء بإنفاق ما تم ايداعه في المحفظة فقط.

3. **المحافظ الالكترونية المغلقة:**

هي محافظ شائعة الاستخدام عند شركات التجارة الالكترونية حيث تسمح للعملاء باستخدام أموال المحفظة في الترويج والتسويق فقط.

4. **المحافظ الالكترونية شبه المغلقة:**

هي محافظ لا تسمح للعملاء بسحب النقود أو الاسترداد، ولكن تسمح لهم بشراء السلع والخدمات لدى التجار المدرجين لديها فقط.

أسباب تطور استخدام المحافظ الالكترونية عبر العالم

1. التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات بشكل عام والتكنولوجيا المالية بشكل خاص وانتشار ثقافة استخدام منتجات التكنولوجيا المالية وخاصة بعد جائحة كورونا التي ساهمت بشكل رئيسي في تطور المعاملات المالية الرقمية عبر العالم.
2. زيادة الإقبال على خدمات الهاتف المحمول، حيث تشير الإحصاءات العالمية الى ارتفاع مساهمة استخدام الأجهزة الذكية في ناتج الاقتصاد العالمي بمختلف قطاعاته.
3. زيادة عدد وكلاء الخدمات المالية يزداد عددهم على مستوى العالم بشكل مطرد، حيث يوجد حوالي 228 وكيل للخدمات المالية عبر الأجهزة المحمولة، يتعاملون مع تجار التجزئة الصغار الذين يسمحون للعملاء بإيداع الأموال في حساباتهم على الأجهزة المحمولة أو سحبها منها وشراء بطاقات شحن للهواتف المحمولة...إلخ. وبالتالي يمكن أن تساعد هذه النقود المحمولة سكان المناطق النائية على الاستفادة من برامج التحويلات الحكومية دون السفر لمسافات طويلة.

مزايا المحافظ الالكترونية:

تلعب المحافظ الالكترونية دوراً هاماً في تعزيز الاقتصاد، حيث توفر هذه المحافظ العديد من المزايا والإمكانيات التي تساعد على تنمية الاقتصاد وتحسين قطاع الأعمال والتي يمكن سرد بعضها كما يلي:

1. تساعد في تقليل التكاليف، وتجعل الأعمال أكثر مرونة.
2. سهولة العمليات المالية: تتيح المحافظ الالكترونية إمكانية إرسال واستقبال المدفوعات بكل سهولة ويسر، دون الحاجة إلى القيام بعمليات تحويل الأموال بطرق دقيقة ومعقدة.

3. الأمان والحماية: حيث توفر مستويات عالية من الحماية والأمان، إذ أنها تعتمد على أحدث برامج الحماية التي تضمن سلامة المعاملات وحفظ البيانات الشخصية.
4. الشفافية والفعالية: حيث تمكن المستخدمين من متابعة عملياتهم المالية بسهولة وشفافية، مما يزيد من الفعالية ويعزز الثقة في هذه المحافظ.
5. التوفير في الوقت والجهد: حيث توفر الكثير من الجهد والوقت المهدر في التعامل مع الأموال الورقية ذات الطبيعة الصعبة.
6. تنمية النشاط التجاري: تعمل المحافظ الالكترونية على زيادة نشاط العمل وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال بناء الثقة بين المستهلكين والتجار الإلكترونيين، وزيادة حجم التعاملات التجارية بطرق أمنة ومبسطة.

مخاطر المحافظ الالكترونية

في الوقت الذي تتعدد فيه مزايا وأهمية المحافظ الالكترونية واستخداماتها الا اننا لا يمكن أن نغفل المخاطر المرتبطة باستخدامها والتي تضعها الدول على قائمة أولويات التعامل لتوفير بيئة مالية رقمية أكثر أماناً. ويمكن استعراض بعض المخاطر فيما يلي (**world bank,2022**):

1. اساءة استخدام البيانات الشخصية المدونة بالمحافظ الالكترونية.
2. احتمالية تعرض مسارات البيانات التي أنشأتها الخدمات المالية الرقمية لمخاطر الإفصاح عنها دون إذن.
3. يمكن أن يؤدي عدم المساواة في توفير سبل الوصول الى التكنولوجيا و"الفجوة الرقمية" إلى استبعاد الفقراء لاسيما النساء من هذه المنافع.

ثانيا: دور المحافظ الالكترونية في دعم الشمول المالي وتعزيز الاقتصاد

تعد الخدمات المالية الرقمية محركًا رئيسيًا للشمول المالي في السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من أن هناك أدلة على أن الشمول المالي من خلال الخدمات التقليدية له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، إلا أن الدراسات الحديثة أوضحت أن الرقمنة والتكنولوجيا المالية لهما دور كبير في دعم الشمول المالي الذي أثر بدوره على النمو الاقتصادي، حيث وجد أن الشمول المالي الناتج عن التحولات الرقمية مرتفع نسبيًا في بلدان إفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ (**Purva Khera,2021**).

ومع التقدم في أنظمة المدفوعات الالكترونية ظهر مفهوم الشمول المالي الرقمي وهو استخدام الخدمات المالية الرقمية وترويجها من أجل تعزيز الشمول المالي، ومن المكونات الرئيسية للشمول الرقمي منصات المعاملات الرقمية، الأجهزة التي يتم من خلالها المعاملات المالية الرقمية ووكلاء التجزئة (**أحمد إبراهيم،2022**).

وقد أوضح أحد تقارير البنك الدولي أن الشمول المالي الناتج عن الرقمنة يمكن معه أن يرتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أكثر من 40 % عندما تغطي خدمات البنية التحتية الرقمية الاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل تغطية شاملة، وأن ترتفع إيرادات الصناعات التحويلية لكل وحدة من عوامل الإنتاج بنسبة 37 %، وترتفع فرص العمل في الصناعات التحويلية بنسبة 7%، وكذلك عدد السائحين الوافدين بنسبة 70% ، وهو ما يخلق فرص عمل في قطاع الضيافة وقد تنخفض معدلات البطالة طويلة الأجل إلى مستويات لا تُذكر، وتتضاعف نسبة مشاركة القوى العاملة النسائية إلى أكثر من 40%. (**البنك الدولي،2021**)

يشير ذات التقرير للبنك الدولي الى أن أحد الأسباب الرئيسية لتعزيز النمو يرجع إلى أن التقنيات الرقمية تساعد على خفض التكلفة المرتفعة للمعلومات والتي تقيد المعاملات الاقتصادية، وأن هذه التكلفة تتراجع عندما يستخدم المزيد من المواطنين هذه التقنيات.

جدير بالذكر أنه كلما زادت الضوابط النظامية والرقابية المتعلقة بالتعاملات المالية الالكترونية بشكل عام والمحافظ الالكترونية بشكل خاص كلما زادت ثقة المستخدمين في التعاملات مما يؤدي الى زيادة التعاملات واستخدامات المحافظ الالكترونية وهو ما يؤثر بشكل إيجابي على الشمول المالي، لذلك تسعى الدول جاهدة في حماية النظام المتعلق بهذه المعاملات بعدة طرق منها على سبيل المثال توفير لوائح جديدة تتعلق بحماية أموال العملاء، مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحسين البنية التحتية والأمنية له بشكل مستمر.

إن زيادة الوصول إلى الأفراد من خلال المحافظ الإلكترونية أدى الى زيادة معدلات الدخول إلى الاقتصاد الرسمي، بالإضافة الى تقليل أعداد البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية، بل ومساعدة البالغين الذين يمتلكون حسابات على استخدامها بشكل أكبر.

لقد ساعدت ميزة استخدام المحافظ الالكترونية من خلال امتلاك الهاتف المحمول فقط الى تشجيع المزيد من مؤيدي الاقتصاد غير الرسمي على الاستغناء عنه والتحول بدون معاناة أو مقاومة الى الاقتصاد الرسمي مما ساعد على زيادة الشمول المالي.

وفقا لإحصائيات البنك الدولي (**world bank,2020**) فإن تقنيات ومنتجات الشمول المالي الرقمي من الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول والانترنت وكذلك المحافظ الالكترونية قد ساهمت بمبلغ 4.1 تريليون دولار (بمعدل 4.7% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي) من القية المضافة الاقتصادية على مستوى العالم عام 2020، ومتوقع أن يصل في 2024 الى 5 تريليون دولار (بمعدل 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي).

جدير بالذكر أن سهولة استخدامات المحافظ الالكترونية أدى الى زيادة الشمول المالي من خلال تشجيع السيدات المعيلات والمنتجات على الدخول ضمن منظومة الاقتصاد الرسمي من خلال امتلاك حسابات مصرفية وتفعيلها وكذلك استخدام بطاقات الدفع مسبقة الدفع والتعامل بالتحويلات المالية من خلال المحافظ الالكترونية مما أدى الى زيادة النمو الاقتصادي. كما يزداد أثر استخدام المحافظ الالكترونية على توسع الشمول المالي من خلال تزايد أعداد الأفراد المشتركين في خدمات الهاتف المحمول والذي يتوقع البنك الدولي تسجيل حوالي 600 مليون مشترك جديد في هذه الخدمات بحلول عام 2025

بإجمالي 5.8 مليار مشترك في خدمات الهاتف المحمول أي ما يعادل 70% من عدد سكان العالم. **(GSMA_Mobile Association, 2020)**

ثالثا: دور المحافظ الالكترونية في دعم اقتصادات الدول النامية

يمكن من خلال التكنولوجيات الرقمية تقديم الخدمات المالية الأساسية مثل حسابات المعاملات والتسهيلات الائتمانية إلى الأشخاص الذين لا تتاح لهم سبل الوصول إلى الخدمات المالية، وهم يمثلون ما يقرب من ثلثي البالغين في البلدان النامية.

كما تعمل التكنولوجيا على خفض التكاليف من خلال تعظيم الاستفادة من وفورات الحجم، فضلًا عن زيادة سرعة إنجاز المعاملات وتأمينها وضمان شفافيتها، بالإضافة إلى تطوير منتجات مالية مستدامة مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات أصحاب الدخول المنخفضة وغير المنتظمة. وتعمل التكنولوجيا على إزالة الحواجز التي تحول دون تقديم الخدمات المالية، مثل عدم وجود مستندات للتحقق من الهوية والحصول على الدخل بصورة رسمية، بالإضافة إلى التباعد الجغرافي.

ونظرًا لانتشار الهواتف المحمولة في العديد من البلدان النامية، فقد تمت الاستفادة من ذلك في تقديم الخدمات المالية من خلال الهاتف المحول، وانطلاق "الموجة الأولى" من الخدمات المالية الرقمية. ويوجد حاليا أكثر من 850 مليون حساب مسجل لإجراء معاملات مالية عبر الهاتف المحمول في 90 بلدا نامية، وتبلغ القيمة اليومية لهذه المعاملات من خلال هذه الحسابات 1.3 مليار دولار (world bank,2022).

لقد أصبحت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء رائدة في مجال الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول حيث إن أكثر من خمس السكان البالغين لديهم حسابات لإجراء معاملات مالية عبر الهاتف المحمول. وأظهرت هذه المنطقة أيضًا أن هذه الحسابات يمكن أن ترسي الأساس لخدمات مالية متطورة مثل التأمين والإقراض الرقمي. واستفادت منصات التجارة الإلكترونية الكبيرة وشركات الاتصالات من قدرة التمويل الرقمي على تسهيل المدفوعات لتقديم خدمات مثل الإقراض والتأمين والدفع المسبق (أولًا بأول) مقابل استهلاك الطاقة الشمسية.

كما يوضح الرسم البياني أدناه، فإن النقود الإلكترونية تستخدمها الآن نسبة كبيرة من السكان في عدد من بلدان شرق إفريقيا، مما يضفي عليها أهمية من المنظور الكلي-المالي. فمن المقدر، على سبيل المثال، أن ثلثي السكان البالغين في كينيا (حيث بلغت خدمة "إم-بيسا" لتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول درجة عالية من اختراق السوق) ورواندا وتنزانيا وأوغندا مجتمعين يستخدمون النقود الإلكترونية بصفة منتظمة. وكثير منهم لا يملكون حسابات مصرفية أو أي سبل أخرى للاستفادة من النظام المالي الرسمي، وبالتالي فهم يخزنون نسبا كبيرة من أموالهم المتاحة للتصرف في محافظ أموال إلكترونية ويصلون إليها باستخدام الهواتف المحمولة وأجهزة الحاسوب.

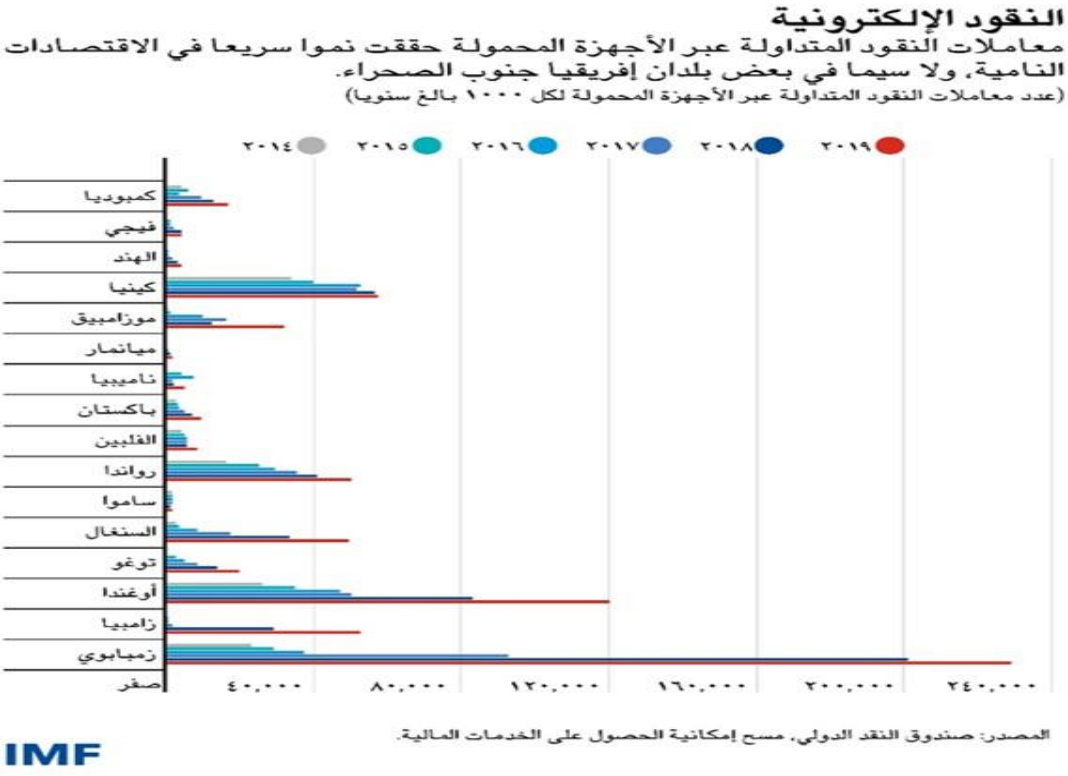

وأوضحت دراسة (**Faten,2021**) أن حجم معاملات الماليزيين عبر الإنترنت ومن خلال استخدام تطبيقات الهاتف المحمول وصلت 58٪ من اجمالي معاملات الشراء، وأجرى 66٪ من المستخدمين معاملات بنكية عبر الهواتف المحمولة،

وأجرى 42٪ من المستهلكين الدفع عبر الإنترنت. أفادت وكالة أبحاث السوق أيضًا أن حصة المحفظة الإلكترونية في معاملات التجارة الإلكترونية ونقاط البيع (POS) تبلغ 7٪ و1٪ على التوالي. في نفس العام، وجد استطلاع Nielsen Malaysia (2019) أن 67٪ من المستخدمين الماليزيين أجروا عمليات دفع غير نقدية التي تتألف من الخدمات المصرفية عبر الإنترنت (57٪)، وبطاقات الائتمان / الخصم (27٪)، ومحافظ الهاتف المحمول (8٪).

لقد شجعت التطورات التكنولوجية الحديثة المشروعات الصغيرة على الانطلاق في سوق العمل وذلك من خلال المحافظ الرقمية التي تلعب دور فعال في نمو الأعمال الصغيرة، حيث إن استخدام المحافظ الرقمية تؤثر إيجابيًا على الأعمال التجارية الصغيرة من خلال جعل المعاملات سهلة وسريعة وفعالة. يعد التوجه نحو التوسع في وجود أنظمة الدفع الإلكترونية التي تستخدم المحافظ الرقمية يساعد على تقليل الأموال المزيفة والاحتيال مما يؤثر على زيادة المبيعات واستقرار نظام التشغيل.

كما تجدر الإشارة الى أن استخدام المحافظ الالكترونية يعزز من نمو اقتصاد الدول من خلال مساهمتها في سرعة تحصيل إيرادات الدولة ولاسيما في الدول النامية، حيث إنها من ناحية شجعت المواطنين على دفع ما عليهم من التزامات تخص الدولة سواء أقساط مياه او كهرباء أو أقساط سكنية وغيره، ومن ناحية أخري ساعدت سهولة وسرعة التعامل بها في تحويل الأموال على دفع أي التزامات على الشركات او الموردين حيث وفرت عليهم الجهد والوقت والتكلفة، ويؤدي كل ذلك الى رفع كفاءة وأداء الموازنة العامة للدولة.

وفي دراسة أجراها صندوق النقد الدولي من خلال المقارنة بين أثر كلا الشمول المالي التقليدي والشمول المالي الرقمي على النمو الاقتصادي خلصت الى أن ارتفاع معدلات الشمول المالي الرقمي الناتج عن استخدام خدمات الدفع الالكترونية عبر الهاتف المحمول وكذلك المحافظ الالكترونية من 25% الى 75% أدى الى زيادة في متوسط النمو الاقتصادي بما يعادل 2.2 نقطة مئوية. وترجع هذه الزيادة في النمو الى زيادة معدلات الاستهلاك الناتجة عن زيادة الثقة في استخدام هذه الخدمات واضفاء الطابع الرسمي عليها من قبل الحكومات. (IMF,2021).

رابعا: استخدام المحافظ الالكترونية ودورها في تعزيز الاقتصاد المصري

تشهد مصر، مثلها مثل معظم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحولًا رقميًا غير مسبوقا حيث تعد التكنولوجيا المالية والابتكار أحد الركائز الاستراتيجية الأساسية في الإطار العام الذي وضعته الدولة المصرية للتحول إلى مجتمع أقل اعتمادًا على أوراق النقد.

إن خطة عمل مصر للتحول الى الاقتصاد الرقمي وتطوير التكنولوجيا المالية بدأت من خلال تطوير الخدمات المالية والمصرفية الرقمية وتبني الابتكارات الجديدة التي تضعها على الطريق بجانب دول العالم بالإضافة الى تلبية رغبات الجيل الجديد، ففي عام 2017 أنشأت مصر المجلس القومي للمدفوعات والذي يهدف الى تحقيق ما يلي (**البنك المركزي المصري،2021**):

1. تطوير نظم المدفوعات القومية والإشراف عليها، للحد من المخاطر المرتبطة بها من أجل خلق نظم آمنة ذات كفاءة وفاعلية.
2. خفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي، ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع بدال عنه.
3. العمل على تحقيق الشمول المالي، بهدف دمج أكبر عدد من المواطنين في النظام المصرفي، وضم القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، وتخفيض تكلفة انتقال الأموال، وزيادة المتحصلات الضريبية.
4. حماية حقوق مستخدمي نظم وخدمات الدفع .تحقيق تنافسية سوق خدمات الدفع وتنظيم عمل الكيانات القائمة ورقابتها.

واستكمالا لدور البنك المركزي المصري كمحفز وداعم لصناعة التكنولوجيا المالية، فقد قام في مارس 2019 بإطلاق استراتيجيته المتكاملة للنهوض بمنظومة التكنولوجيا المالية والابتكار بهدف أن تصبح مصر مركزا للتكنولوجيا المالية في العالم العربي وأفريقيا معترفا به عالمياً، وتعد هذه الاستراتيجية بمثابة حلقة الوصل بين رؤية البنك المركزي المصري ورؤية مصر 2030 من ناحية واحتياجات وتطلعات السوق المصري من ناحية أخري .

القوانين واللوائح المتعلقة بصناعة التكنولوجيا المالية في مصر

عملت السلطات المسئولة في مصر على توفير بيئة قانونية آمنة للتعاملات المالية الرقمية من خلال سلسلة من القوانين واللوائح المصممة لتعزيز الابتكار مع ضمان الاستقرار وحماية المستهلك على النحو الاتي:(**مرفت عبد الوهاب،2022**)

1. **قانون البنك المركزي والقطاع المصرفي (القانون رقم 194 لسنة 2020):** يختص هذا القانون بوضع الإطار التنظيمي للخدمات المصرفية الرقمية والخدمات المالية، على النحو الذي يمكّن البنك المركزي المصري من ترخيص شركات التكنولوجيا المالية والإشراف عليها، وخاصة تلك التي تقدم خدمات المدفوعات الرقمية وخدمات الأموال الإلكترونية.
2. **قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي (القانون رقم 18 لسنة 2019):** ينظم هذا القانون استخدام وسائل الدفع الإلكتروني والرقمي، حيث يوفر إطار قانوني وتنظيمي يسهم في تعزيز وتشجيع استخدام وسائل الدفع غير النقدية مثل البطاقات الائتمانية والخصم، والتحويلات البنكية الإلكترونية، والدفع عبر الهواتف المحمولة، والتكنولوجيا المالية. (**البنك المركزي المصري،2021**)
3. **قانون التوقيع الإلكتروني (القانون رقم 15 لسنة 2004):** يختص هذا القانون بالقواعد القانونية للتوقيعات والعقود الإلكترونية، حيث يضمن الصلاحية القانونية

للسجلات والتوقيعات الإلكترونية، وبالتالي تسهيل وامان الخدمات والمعاملات المالية عبر الإنترنت.

الضوابط الرقابية على خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول في مصر

وضع البنك المركزي المصري مجموعة من القواعد الخاصة باستخدام الهاتف المحمول والمحافظ الالكترونية في مصر تتمثل في:

1. يقتصر حق إصدار وحدات النقود الإلكترونية على البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري وذلك بعد الحصول على موافقته.
2. يُعِد البنك مُصدر وحدات النقود الإلكترونية ويُشَغِل نظاماً لإدارة سجلات النقود الإلكترونية بشكل كامل ودقيق ومستمر وتوضح هذه السجلات قيمة النقود المُصدرة ومُستخدمي النظام ومُقدمي الخدمة وبيان رصيد الحسابات الخاصة بكل منهم وإجمالي هذه الأرصدة. ويراقب هذا النظام حركة أوامر الدفع الخاصة بوحدات النقود الإلكترونية وإصدار تقارير مُفصلة Audit Trail عن أوامر الدفع، مع ربط العمليات بُمستخدمي النظام ومُقدمي الخدمة. ويمثل عجز النظام عن إصدار تقارير صحيحة - سواء بشكل متعمد أو غير متعمد - إخلالاً بهذه القواعد.
3. يجب أن تعادل كل وحدة نقود إلكترونية في خدمة الدفع باستخدام الهاتف المحمول، قيمة نقدية تساوي جنيهاً مصرياً واحداً.
4. لا يتم إصدار وحدات نقود إلكترونية إلا إذا كان البنك يحتفظ لديه بإيداعات نقدية) بالجنيه المصري (لا تقل قيمتها عن قيمة الوحدات المُصدرة، ويراقب البنك المركزي المصري من خ الل التفتيش على البنك المرخص له مدى الالتزام بهذه القاعدة والتأكد من أن قيمة الوحدات المُصدَرة بمعرفة البنك المُصدِر لا تزيد عن الإيداعات النقدية بالجنيه المصري المحتفظ بها لديه لهذا الغرض.
5. يتعين على البنك في ضوء تقييمه للمخاطر المرتبطة بالخدمة وضع حد أقصى مناسب لوحدات النقود الإلكترونية المُصدرة على أن يتم إحاطة البنك المركزي عند كل تغيير لهذا الحد.

واقع استخدام المحافظ الالكترونية في مصر:

أوضحت إحصاءات وزارة المالية الخاصة بمنظومة التحول الرقمي في مصر أن قيمة خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي عبر المنظومة بلغت نحو 3.7 تريليون جنيه، وبلغت قيمة المتحصلات من الضرائب والجمارك نحو تريليون جنيه، كما نجحت الحكومة في تحويل 96 % من البطاقات الحكومية الإلكترونية لصرف مستحقات العاملين بالدولة إلى كروت "ميزة" المؤمنة ذات الشرائح الذكية للعاملين بالجهاز الإداري للدولة. وتم البدء في تطبيق المرحلة الأولى من منظومة الفاتورة الإلكترونية منذ أكتوبر 2020 حتى تطبيق المرحلة السادسة في شهر فبراير 2022. **(الجهاز المركزي للإحصاء،2023)**

كما نجحت منظومة الفاتورة الإلكترونية في متابعة ورقابة جميع التعاملات التجارية بين الشركات وذلك من خلال التبادل اللحظي لبيانات الفواتير التجارية بين الممولين والمستهلكين في كل منافذ البيع والشراء، بالإضافة الى تقديم الخدمات بكل أنحاء الجمهورية، بما يسهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي، وحصر المجتمع الضريبي بشكل أكثر دقة، وإرساء دعائم العدالة الضريبية، وتكافؤ الفرص بين الممولين في السوق المصرية، وتحصيل حقوق الدولة، على نحو يساعد في زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق المستهدفات الاقتصادية والتنموية. **(الجهاز المركزي للإحصاء،2023).**

مع اهتمام مصر بتوسيع استخدام الخدمات المالية الالكترونية بدء واقع استخدام المحافظ الالكترونية في الازدياد عاما بعد عام ولاسيما بالتزامن مع جائحة كورونا **عام 2020** حيث بلغ إجمالي عدد المحافظ الإلكترونية 14.4 مليون محفظة على مستوى الجمهورية، كما بلغ عدد العمليات المنفذة 12.9 مليون معاملة إلكترونية. وجاء توزيع المحافظ الإلكترونية للهاتف المحمول على الشركات بالترتيب: فودافون 65%، أورانج 23%، اتصالات 11%، وي 1.%. **(تقرير منظور التكنولوجيا المالية،2021)**

وبدراسة الوضع وجد ان هناك ثلاث خدمات معينة هم الأكثر استخدامًا وفقًا لعدد المعاملات أولها هي التحويلات، أي تحويل مبالغ مالية من حساب محفظة إلكترونية إلى أخرى وجاء ذلك بنسبة 38% من إجمالي عدد العمليات شهريًا. والخدمة الثانية هي الإيداع والسحب النقدي من المحفظة الإلكترونية للهاتف المحمول والذي يتم بشكل مباشر، إما عن طريق منافذ تقديم الخدمة لشركات الهاتف محمول أو عن طريق ماكينات الصراف الآلي للبنوك، وجاء ذلك بنسبة بلغت 31% من إجمالي عدد العمليات شهريًا.

بينما تمثلت الخدمة الثالثة في شحن رصيد المحمول أو الإنترنت أي شحن رصيد الهاتف المحمول أو دفع فاتورة الإنترنت بقيمة مالية تُخصم من رصيد المحفظة الإلكترونية، التي جاءت بنسبة 27% من إجمالي عدد العمليات شهريًا.

وعند دراسة التوزيع الجغرافي للمحافظ الإلكترونية للهاتف المحمول على مستوى الجمهورية وجد انتشار الخدمة كان في جميع المحافظات، ولكن وجاءت محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية والدقهلية والشرقية في طليعة المحافظات بنسبة 49% من حاملي المحافظ الإلكترونية للهاتف المحمول، بالإضافة إلى انتشار الخدمة بين كافة الفئات العمرية في المجتمع مع الزيادة النسبية للفئة العمرية من 26 إلى 45 عام.

وفي عام 2021 ارتفع عدد المحافظ الإلكترونية إلى 16.3 مليون محفظة على مستوى الجمهورية، حيث بلغ عدد العمليات المنفذة من خلالها 81 مليون معاملة إلكترونية. وجاءت أكثر ثلاث خدمات استخدامًا هي التحويلات، والإيداع والسحب النقدي، وشحن رصيد الهاتف المحمول أو الإنترنت. وبمتابعة التوزيع الجغرافي للمحافظ الإلكترونية، لوحظ زيادة انتشار الخدمة في جميع أنحاء الجمهورية، وجاءت محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية والدقهلية والشرقية في طليعة المحافظات بنسبة 47% من حاملي المحافظ الإلكترونية للهاتف المحمول، بالإضافة إلى انتشار الخدمة بين كافة الفئات العمرية

في المجتمع، مع الزيادة النسبية للفئة العمرية من 26-45 عام. **(تقرير منظور التكنولوجيا المالية،2021)**

ارتفعت أعداد البطاقات مسبقة الدفع إلى43.8 ألف بطاقة لكل 100 ألف مواطن محققة معدل نمو 31% خلال الفترة من 2020 إلى 2022، فيما بلغ عدد محافظ الهاتف المحمول 46.5 ألف محفظة لكل 100 ألف مواطن محققة معدل نمو 54% خلال نفس الفترة .

وتشير المؤشرات أيضًا إلى تطور أعداد نقاط الإتاحة المالية - والتي تشمل كل من فروع البنوك، والبريد المصري، ومؤسسات التمويل متناهي الصغر، بالإضافة إلى ماكينات الصراف الآلي، ونقاط البيع الإلكترونية، ومقدمي خدمات الدفع - لتصل إلى 1214 نقطة لكل 100 ألف مواطن بمعدل نمو 107% خلال الفترة من 2020 إلى 2022.

وجدير بالذكر أن إصدار المؤشرات الرئيسية للشمول المالي من قبل البنك المركزي يساهم بشكل فعال في متابعة تطور أرقام ومعدلات الشمول المالي مما يساعد على وضع السياسات الداعمة لتمكين المواطنين اقتصاديًا.

المصدر: البنك المركزي المصري، https://www.cbe.org.eg/ar/news-publications/news/2023/04/08/20/25/cbe-releases-the-core-set-of-financial-inclusion-indicators-for-2022

أما عام 2023 فقد أعلن البنك المركزي المصري، عن ارتفاع حجم المعاملات الشهرية عبر محافظ الهاتف المحمول إلى 100 مليار جنيه خلال شهر يونيو 2023، بنسبة زيادة سنوية 152.%.

كما بلغ عدد العمليات الشهرية المنفذة عبر محافظ الهاتف المحمول نحو 85 مليون عملية خلال شهر يونيو، بنسبة زيادة سنوية 130.% وأشار المركزي، إلى وصول عدد مقدمي خدمة المحافظ الإلكترونية بمصر إلى 30 جهة تشمل شركات الاتصالات، وذلك من خلال 23 بنكا. **(تقرير منظور التكنولوجيا المالية،2023)**

في يونيو 2023 أصدر البنك المركزي المصري المؤشرات الرئيسية للشمول المالي، بهدف متابعة تطور استخدام الخدمات والمنتجات المالية وكذلك نقاط الاتاحة المالية بين كافة فئات المجتمع، بهدف دفع النمو المستدام والاستقرار الاقتصادي، وبما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، ورؤية مصر2030.

وأشارت هذه المؤشرات إلى إحراز تقدم ملحوظ في معدلات الشمول المالي خلال الفترة من 2016-يونيو 2023، حيث حققت معدل نمو بلغ 161%، ليصل إجمالي المواطنين الذين لديهم حسابات (في البنوك، أو البريد المصري، أو محافظ الهاتف المحمول، أو البطاقات مسبقة الدفع) إلى 44.6 مليون مواطن بما يعادل 67.3% من إجمالي المواطنين (في الفئة العمرية 16 سنة فأكثر) والبالغ عددهم 66.4 مليون مواطن.

أما على صعيد الشمول المالي للمرأة، أظهرت المؤشرات حدوث طفرة في عدد السيدات اللاتي يمتلكن حسابات مالية، حيث بلغ عددهن 19.3 مليون سيدة في نهاية يونيو 2023، من اجمالي 32.3 مليون سيدة بمعدل نمو 227% مقارنة بعام 2016.

جدير بالذكر، ارتفعت أعداد البطاقات مسبقة الدفع الى 45.681 ألف بطاقة لكل 100 ألف مواطن محققة معدل نمو 38% خلال الفترة من 2020 إلى يونيو 2023، فيما بلغ عدد محافظ الهاتف المحمول 34.4 ألف محفظة لكل 100 ألف مواطن محققة معدل نمو 74% خلال نفس الفترة.

كما أوضحت المؤشرات أيضًا إلى زيادة أعداد نقاط الإتاحة المالية – والتي تشمل كل من فروع البنوك، والبريد المصري، ومؤسسات التمويل متناهي الصغر، بالإضافة إلى ماكينات الصراف الآلي، ونقاط البيع الإلكترونية، ومقدمي خدمات الدفع – لتصل إلى 1519 نقطة لكل 100 ألف مواطن بمعدل نمو 162% خلال الفترة من 2020 إلى يونيو 2023.

كما أوضح تقرير منظور التكنولوجيا المالية، 2023 أنه بلغ عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في مصر 177 شركة بزيادة 3 أضعاف عما كانت عليه، ونجحت في

جذب استثمارات ب 800 مليون دولار بالرغم من الظروف الصعبة التي يمر بها العالم. كما أوضح التقرير أن البنك المركزي المصري قد وضع كل القواعد التنظيمية لشبكة المدفوعات اللحظية (انستاباي) والتي بلغ حجم المعاملات من خلالها 112.7 مليار جنيه (3.6 مليار دولار) في الفترة من مارس 2022 حتى مارس 2023 كما هو مبين بالرسم.

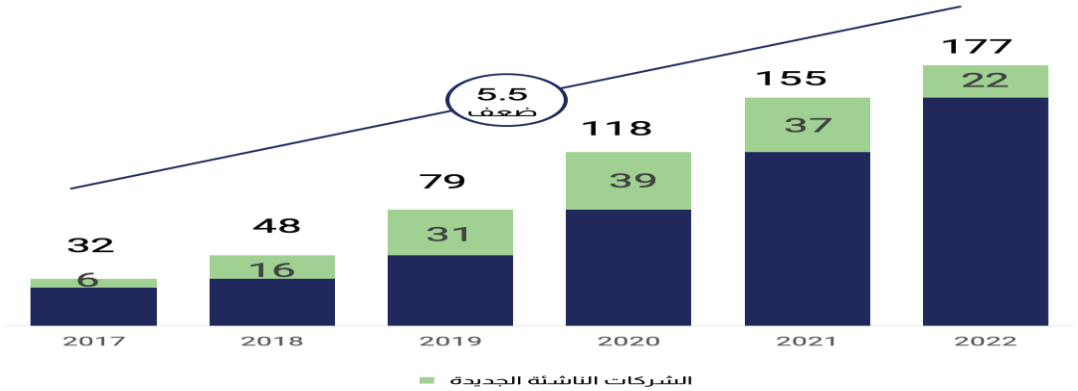

البنك المركزي المصري، تقرير الابتكارات المالية مصر 2023.

وتستفيد مصر من هذا الحجم المتزايد من شركات الابتكارات المالية من خلال عقد اتفاقات بينها وبين البنوك لتقديم خدمات الدفع الالكترونية ففي المتوسط، تمتلك كل شركة ناشئة أكثر من اتفاقيتي شراكة مع البنوك العاملة بمصر أو المؤسسات المالية؛ بهدف تمكينها من نشر حلولها التكنولوجية في السوق.

ومع توجه البنك المركزي المصري نحو التحول الى الرقمنة بشكل أكبر وتحقيق مزيد من التنمية الاقتصادية من خلال خدمات الدفع الالكترونية وتحقيق الشمول المالي الرقمي فانه يستهدف مواصلة جهوده لتطوير القطاع المالي ورفع نسبة الشمول المالي حتى 100% بحلول عام 2030، وزيادة عدد المحافظ المالية الرقمية إلى 80 مليون محفظة رقمية بحلول عام 2030 بهدف دعم النمو الاقتصادي.

كما تعمل مصر جاهدة على وضع وتطوير سياسات استخدام وإتاحة البيانات، بالإضافة الى فتح العديد من المراكز التكنولوجية لتحفيز البحث العلمي وتطوير مجال الذكاء الاصطناعي. كما تتخذ مصر كافة الخطوات الجدية بشأن الوصول الى الشركات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها والعمل معها، كذلك تقديم المساعدة للشركات الناشئة، بهدف تعزيز المنافسة والابتكار.

الخلاصة والتوصيات:

تلعب المدفوعات الالكترونية وخاصة المحافظ الالكترونية دورا هاما في دعم اقتصادات الدول النامية نتيجة سهولة وسرعة استخدامها وانخفاض تكلفة التعامل بها، ومع ازدياد أهمية هذا الدور تولي الدول اهتماما كبيرا بها وتعمل جاهدة على تطويرها وتوفير بيئة عمل آمنة لها تضمن حماية مستخدميها.

ساهمت هذه المحافظ الرقمية في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال زيادة معدلات الشمول المالي وزيادة حجم التجارة الالكترونية بالدول، بالإضافة الى زيادة حجم المدفوعات من الضرائب والايرادات الحكومية من كهرباء ومياه وأقساط سكنية مما زاد من حجم الإيرادات الحكومية بالموازنة العامة للدولة.

في ظل التطورات التكنولوجية الهائلة والمتسارعة التي تجوب العالم يجب على الدول توفير بنية تحتية رقمية تناسب هذه التطورات، اذ أن وجود بنية تحتية قوية وآمنة تساعد على استيعاب الأدوات التكنولوجية الحديثة ولاسيما في ظل الذكاء الاصطناعي مما يزيد من فرص الاستفادة منها والتقليل من مخاطرها.

التوصيات:

1. يعد توافر برامج التثقيف المالي ضرورة لضمان عدم وقوع المستخدمين الجدد للخدمات المالية فريسة في براثن الاستدانة المفرطة أو مؤسسات الإقراض الجشعة
2. اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتعزيز الإطار التنظيمي الداعم لمعاملات التجارة الإلكترونية، بما في ذلك التوقيعات الإلكترونية وحماية خصوصية البيانات والأمن السيبراني.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:
لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:
لا أحد.

References:

1. Ahmed Ibrahim Abdel Aal, "The Economy of Digital Payments as a Means to Combat Corruption and Drive the Digital Transformation of the Digital Economy," Journal of Jurisprudence and Legal Research, Issue Thirty-Seven, April 2022, p. 14.
2. Ahmed Saeed Al-Bakl, Eman Farouk Al-Haddad, "Financial Inclusion and its Impact on Economic Growth in Egypt," Journal of Political and Economic Sciences, Volume Fifteen, Issue Fourteen, April 2022, p. 8.
3. United Nations, Department of Economic and Social Affairs, "E-Government Survey: Digital Government in the Decade of Action for Sustainable Development," New York, 2020, p. 10.
4. World Bank, "Advantages of Digital Technology for the Middle East and North Africa Region," Report, 2021.
5. Central Bank of Egypt, Financial Technology Outlook in Egypt, 2021, scattered pages.
6. Central Bank of Egypt, Financial Technology Outlook in Egypt, 2023, scattered pages.
7. Central Bank of Egypt, "Regulatory Rules for Mobile Payment Services," Third Edition, 2021, scattered pages.
8. Central Agency for Public Mobilization and Statistics, Annual Bulletin, June 2023, available athttps://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&YearID=23410
9. Amir Ali Khalil, "The Role of Digital Mobile Wallet in Enhancing E-commerce Volume: Analytical Study - Iraq Model," Journal of Management and Economics, Volume 8, Issue 30, 2019, p. 269.
10. Abdel Rahman Yassad, "The Role of E-Wallet in Enhancing Financial Inclusion: International Experiences," Forum Journal of Economic Studies and Research, Volume 5, Issue 1, 2022, p. 10.
11. Marfet Mohamed Abdel Wahab, "Financial Technology and the Utilization of Financial Services by the Most Needy Categories in Egypt," Contemporary Egypt Magazine, Issue Number 547, July 2022, p. 12.
12. E S Soegoto1, M B R Sumantri," The Influence of Digital Wallet", IOP Conf. Series: Materials Science and Engineering 879 (2020).
13. Faten Aisyah, Muhammad Iskandar," Mobile payment and e-wallet adoption in emerging economies: A systematic literature review", Journal of Emerging Economies & Islamic Research 9(2) 2021, 1 – 39.
14. GSMA_Mobile Association. (2020). GSMA_MobileEconomy2020. Retrieved 02 08,2021, from https://www.gsma.com/mobileeconomy/wp content/uploads/2020/03/GSMA_MobileEconomy2020_Global.pdf
15. Kumar, N. (2017). India's Move towards Cashless Economy-Options and Status. Pacific Business Review International, 9(12).
16. Laudon, Kenneth C., Jane Price Laudon; " Management Information Systems-MANAGING THE DIGITAL FIRM '', 15th, Pearson Education, Inc., New Jersey, USA.2012.
17. Iyer, L. S. (2018). Adoption of digital wallets by petty vendors post demonetization in India: a prediction approach. Asian Journal of Research in Social Sciences and Humanities, 8(6).
18. Nizam, F., Hwang, H. J., & Valaei, N. (2019). Measuring the effectiveness of E-wallet in Malaysia. In Studies in Computational Intelligence (Vol. 786). Springer International Publishing.
19. Purva Khera& Others," Is Digital Financial Inclusion Unlocking Growth?", IMF working paper, WP/21/167, 2021, p.5.
20. Rao, S.V.Ramana;" E- Wallet – A 'Pay'volution", Siva Sivani Institute of Management, Secunderabad, India,2015. https://blogs.worldbank.org/ar/voices/expa

nding-digital-financial-services-can-help-developing-economies-cope-crisis-now-and-boost-growth-later
last seen at 04/05/2023.

21. https://mcit.gov.eg/upcont/Documents/Reports%20and%20Documents_1082023000_ar_Egypt_FinTech_Landscape_Report_2023_AR_10082023.pdf

22. The World Bank Group. (2020). Global Financial Inclusion (Global Findex) Database. Retrieved 02 07, 2021, from The World Bank Group: https://datacatalog.worldbank.org/dataset/global-financial-inclusion-global-findexdatabase